مقدمة الموسوعة

التفكير في العمل الموسوعي لا يستهوى الإنسان إلا إذا ألح عليه ، واقترن بمسئولية إنسانية جسيمة ، يحتمها الانضواء تحت لواء الإسلام ، والانتماء إلي أمة المسلمين فالعمل الموسوعي دائماً ما يحمل رسالة مطولة ومفصلة . لا تنتهي مهمتها بمجرد وصولها إلي المخاطب ، بل إن مهمتها لا تبدأ إلا من بداية وصولها إليه ، حيث تشرع في إفراز آثارها ونتائجها وتوابعها ، عندما تمنحه فرصة طويلة للبحث والاستقصاء والتنقيب ، ثم الأخذ والرد والجدل ، ومن ثم يكون الطريق مهيئاً للاقتناع فالاعتناق ، إذا كان المتلقي منصفاً ، يملك عقلاً ناضجاً وفكراً خصباً .

والأعمال الموسوعية توجه إلي كافة صنوف وأبناء الجنس البشري ، لأنها تحمل في ثناياها أفكاراً عامة ، ومبادئ إنسانية ، ومثلاً وقيماً هي في الأغلب الأعم تهم جميع البشر ، فهي توجه إلي المؤمن الموالي . كما توجه كذلك إلي غير المؤمن وغير المهتم فالأول سيزداد إيمانه ، ويتعمق ولاؤه والأخير يمنح الفرصة ، ليعرف ويطلع ويهتم وربما يؤمن.

إن الإسلام وطروحاته في كافة مناحي الحياة وعناصر الوجود ، تحتاج إلي من يوصلها إلي البشر علي اختلاف صنوفهم ، وهذه مهمة أبناء الإسلام ، ومهمة التبليغ لا تعني أن المسلمين مطالبون بإرغام الناس أن يكونوا مسلمين ، ولكن التبليغ هو للعلم والإحاطة ، أما الإيمان فأمره إلى الله .

كما أن لغة الخطاب وأسلوب الحوار ينبغي أن يعمدا إلي مواءمة الرسالة ومحتوياتها ومفرداتها مع الواقع المعاصر ، في قضاياه ، وطريقة تفكيره ، وسلوك معاصريه ، وهذه

المواءمة لا تعني بحال من الأحوال السير في رِكاب العصر ، والتلون بألوانه ، والاصطباغ بأفكاره ، ولكن المواءمة تعني التعامل والتعاطي مع العصر بكل ظواهره وكافة وقائعه ، باستخدام أدوات تحليل خاصة ، ومنطق ذاتي يعبر عن خصوصية التناول وتميز التعامل .

وللأعمال الموسوعية دورها الحاسم في كتابة التاريخ ، للحضارات والمدنيات ، وللحقب الزمنية وللمناطق الجغرافية ، وللدول والنظم السياسية والاقتصادية ، ونوابغ البشر ، من خلال التناول المتأني والتحليل التفصيلي والبحث الحريص .

ولقد كان التفكير في هذا العمل الموسوعي يراودني ، ويداعب خيالي منذ نهاية عقد الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي ، ومنذ ذلك التاريخ وأنا أعد العدة لخوض غمار هذه الرحلة الممتعة ، وكان لتجوالي في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي ومعاشرة شعوبه ، بكافة طوائفها وفئاتها ، أثر بليغ في شحذ همتي للإقدام علي هذا العمل ، والتصميم علي المضي قدماً في سبيل إنجازه وإتمامه .

كذلك كان للتطورات والتبدلات ، التي شهدها العالم ، وعلي الأخص نظامه السياسي والاقتصادي ، أثرها في تحريك المشاعر وإلهاب الحماس لتقديم الطرح الإسلامي ونظرته الذاتية ومنطلقه الخاص في التعامل مع تلك التطورات ، والدفع بنماذج الإسلام في الفعل والممارسة ، بوصفها بدائل تجمعت لديها مقدرات التواجد ومقومات التفاعل .

إن تقديم رؤية إسلامية شاملة للمجتمع بكافة نظمه الفرعية : السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية .. الخ ، وحركته في اتجاه وضعية مثلي لحياة البشر ، عبر نماذج للممارسة يضع أصولها الإطار المرجعي الإسلامي ، ويشارك في صياغتها أفراد المجتمع

، لهي رؤية جديرة بالبحث والدراسة ، وخليقة كذلك بإبلاغها إلي بني البشر ، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين .

وشمولية الرؤية الإسلامية ، وعمومية الطرح الإسلامي لكافة جوانب المجتمع ، تمثل إحدى القضايا المحورية التي ينبغي إبرازها وتكثيف الضوء عليها ، حيث تتصدى بذكاء ومضاء للدعوى الخبيثة ، التي يحاول الكثيرون أن يقيموها في مواجهة الإسلام والمسلمين ، ومفادها أن الإسلام دين أحادي النظرة ، يغلب عليه طابع الشعيرة التعبدية التي تخرج به من إطار الحياة، وواقع الحركة والفعل إلي نطاق النسك الجامد المحدود المنعزل عن الحياة .

ولقد وقع مفكرونا المسلمون منذ زمن غير قصير من حيث لم يحتسبوا أسري للرغبة الخبيثة ، الرامية إلي نعت الإسلام بأنه دين الطروحات النظرية ، والأفكار الرغبية المثالية ، التي ينقصها تقديم نموذج الحركة والفعل ، ولعل الرصيد الزاخر والتراكم الوافر ، من أدبيات الفكر الإسلامي ، في كافة جوانب الحياة دون تقديم ولو نموذج ممارسة واحد معاصر ، لهو دليل علي نجاح تلك الرغبة المدمرة في الاستحواذ علي أفكارنا ، وتسييرنا وفق مرادها.

ولعل الاقتصار علي تقديم الرؤية الإسلامية لكافة جوانب المجتمع ، مهما كانت شاملة وعامة، دون تقديم نموذج للممارسة مقترناً بها ، يعد دوراناً في هذه الحلقة المفرغة ، التي أراد لنا الآخرون استمرار الدوران فيها .

إن علماء المسلمين مطالبون بتحمل تبعات ثلاث :

التبعة الأولي : تقديم الإطار النظري للطرح الإسلامي في جميع أوجه الحياة ومناحي المجتمع ، مقروناً بنماذج الممارسة التاريخية ، سواء تمثلت في دولة الرسول صلي الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، أو في أية نماذج تاريخية أخري .

التبعة الثانية : تقديم أدوات تعامل الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر ، وآليات احتوائه لذلك الواقع ، وتطويعه لمفاهيمه وقيمه .

التبعة الثالثة : تقديم نماذج الحركة المعاصرة ، والتركيز علي علاقة الاتساق بينها وبين الأطر المرجعية الخاصة بها ، والمتمثلة في عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية .

والتبعة الأولى الخاصة بالإطار النظري للطرح الإسلامي ، تعني الأصول والقواعد والعموميات الثابتة الباقية ، التي لا يمسها تعديل ولا يعتريها تغيير وهي بمثابة الأطر المرجعية التي ينتهي إليها كل أمر ذي بال ، وكل مسألة ذات أهمية في حياة المسلمين ، شرائعهم وشعائرهم .

والتبعة الثانية المتعلقة بأدوات التعامل وآليات الاحتواء والتطويع ، تعني مهارة العالم وخبرته وحنكته ، وسعة علمه ومعرفته ، وقدرته علي تناول الظواهر المعاصرة بالدراسة والتحليل، والتعمق في جوهرها للوصول إلي أصولها ، ثم استنباط مدلولاتها ومعانيها في الأصول الإسلامية ، والدفع بذلك الجهد في بناء فكري متسق ومتكامل ينتهج العلمية والمنطق .

والتبعة الثالثة المرتبطة بنماذج الحركة المعاصرة قد تكون هي أثقل التبعات وأشدها وطأة ، فهي ليست من اجتهاد الفرد أو صنع العقل ، بل هي نتاج لتضافر جهود بشرية قوية

وجبارة، جمعت بين الفكر والحركة ، فصاغت النظرية في شكل نظام ، ولكننا نعاني نحن المسلمين من ندرة نماذج الحركة المعاصرة ، التي تنقل النظرية الإسلامية وطروحاتها المختلفة في شكل نظم .

لقد جال في فكري كل ما تقدم ، واستعرضت كل تبعة من هذه التبعات ، واكتشفت كم هي ثقيلة لأنها أمانة ، ولكنها ممتعة لأنها طاعة . لقد توقفت ملياً أمام كل تبعة ، فلكل واحدة صعابها ومشاقها ومحاذيرها .

إن الأصول والقواعد والنظريات في الإسلام هي الأساس والإطار المرجعي النهائي ، وهي كذلك البناء الفكري المتكامل لمفردات وعناصر الوجود البشري . أما أدوات التعامل وآليات التعاطي مع الواقع ، فهي حلقة الوصل وأداة الربط بين الأصول والقواعد ، وما تشكله من بناء فكري ، وبين الواقع ومتغيراته ومستجداته وأغياره ، في حين أن نماذج الحركة هي البناء الفكري عندما يتحول إلي نظام عملي ، يختلط بالواقع ويتفاعل معه .

لم يكن من الصعب استعراض الطروحات الإسلامية إزاء عناصر ومكونات الوجود البشري، بكافة توجهاته ومشتملاته ، ولم يكن من الصعب كذلك تطويع الظواهر المعاصرة واستيعابها في ثنايا الطرح الإسلامي . ولكن في ذات الوقت لم يكن من السهل علي الباحث العثور بيسر علي نموذج الحركة والمارسة ، وذلك لأكثر من سبب :

السبب الأول :أنه لا يوجد نموذج للحركة أو الممارسة ، يعود ببنائه الفكري ونظامه الحركي إلي الأصل والمنبع الذي هو الإسلام ، ودولة الرسول صلي الله عليه وسلم بشكل مباشر ودقيق .

السبب الثاني :أن الجميع يخشى من الانطلاق إلي تجربة النموذج الإسلامي ، تخوفاً من الفشل والإخفاق اللذين خلّفهما وأثارهما الفكر الغربي الماكر والمدسوس، من أن الإسلام لا يمتلك نظرية متسقة ومكتملة فيما يتعلق بعناصر الوجود البشري ، وإذا قدّر له أن يمتلكها تجاه بعض القضايا ، فهو لا يمتلك أدوات نقل أفكاره و نظرياته إلي أرض الواقع ، وأنه وإن امتلك تلك الأدوات فهو عاجز عن استعمالها ، والواقع يشهد بعدم وجود تجارب أو نجاحات وذلك يدلل على صدق أنصار الإسلام .

السبب الثالث :أنه عندما يوفق الباحث في العثور على نموذج للممارسة تكتمل به أدوات التحليل وعناصر البحث ، يواجه بسؤال : لماذا هذا النموذج بالذات ؟! وعندها يطعن في موضوعيته ، ويتهم في حياديته العلمية ، اللتين هما أهم وأثمن ما يملك .

لقد أردنا أن نستفتح هذا العمل الموسوعي ببسط ميسر للمنهج الذي استخدم في بحث موضوعاته وتحليل قضاياه ، والتوصل إلي طروحاته النهائية التي تمثل عطاء الإسلام ومقولته ومعالجته لأي أمر من الأمور أو شأن من الشئون .

فالمنهج الذي استخدمناه وأطلقنا عليه " **منهج الطرح الإسلامي** " يعتمد على مصادر وهي الأصل والمنبع لكل أمرٍ ذي بال ، كما يرتكز على مرتكزات وأسس تعد بمثابة محاوره الرئيسية ، كذلك يتسم المنهج بخصائص وسمات تميزه عن غيره من المناهج وللمنهج أدواته وآلياته التي يتكئ عليها لتحقيق مقاصده وغاياته ، ومنهج الطرح الإسلامي يتعامل مع الواقع المعاصر بقضاياه وتداخلاته ومتغيراته ومستجداته ، إضافة إلي ما تقدم فالمنهج لا ينتهي إلي طروحات وتنظيرات وفقط ، بل أنه يعمد إلي تحقيق ما يكمّل ذلك وهو القابلية للتطبيق على أرض الواقع المعاصر ، ويملك المنهج أدواته الخاصة التي تمكنه من

متابعة طروحاته في التطبيق واكتنافها دوماً بالتعديل والتصحيح إذا حدث خلل أو زلل ، ويعلن المنهج عن مقصده وغايته وهي التفاعل المطلق بين الإسلام والمجتمع حيث يرفع كل منهما من شأن الآخر .

لا تزال مسائل السياسة والحكم علي رأس القضايا الجوهرية التي تعنى بالمجتمع البشري ، ومن ثم ينظر إلي الظاهرة السياسية علي أنها إحدى أهم الظواهر في المجتمع ، وعلي الرغم من عدم وضوح الظاهرة السياسية في الفكر البشري بشكل كافي ، وعدم تبلورها بصورة محددة ، إلا أن لها في ذلك الفكر منزلة رفيعة ومكانة عالية جعلت منها شغله الشاغل منذ أقدم العصور ، والظاهرة السياسية هي الأساس والمنطلق لظواهر أخرى عديدة برزت وتبلورت في أشكال تنظيمية مثل الدولة والنظام السياسي والحكومة والمجالس الاستشارية ... الخ ، ويأتي علي رأس ما تقدم النظام السياسي بوصفه الميكانيزم المهم المنبثق من الدولة ، والذي يتولى صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير شؤون المجتمع وتحقيق أهداف الدولة ، وتوزيع كل ذي قيمة داخل المجتمع .

وانطلاقاً من أهمية الظاهرة السياسية والحكم إجمالاً ، ومما ينبثق عن ذلك من تنظيمات تؤثر في حياة المجتمع ، بل وربما تتوقف علي كفاءتها وفاعليتها تلك الحياة ، فقد رأينا أن نتناول في **المجلد الأول** من هذا العمل الموسوعي السياسة والحكم في الإسلام ، حيث تتجلى خصوصية الطرح الإسلامي وتفرد التناول وتميز نماذج الممارسة والحركة ، وتم تقسيم هذا المجلد إلي جزأين :

يتناول **الجزء الأول** : القواعد والأصول ، التي هي الأسس والأطر المرجعية للطرح الإسلامي فيما يتعلق بأمور السياسة والحكم في الإسلام ، ونستفتح هذا الجزء باستعراض

مفهوم ومدلول الظاهر السياسية في كل من الفكر البشري الموضوع وفي الطرح الإسلامي المتمثل في أصلي القرآن والسنة المطهرة ، ويفضي هذا الاستعراض إلي استنتاج مفاده : أن المعاني والمقاصد الواردة في كتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بخصوص الظاهرة السياسية غاية في الكمال ونهاية في المثالية تهدف إلي قيادة المجتمع وتصريف شؤون الناس بشكل نموذجي ووفقاً لقيم ومثل ومبادئ رفيعة المستوى ، تهدأ إليها النفس ، وتسكن الجوارح ، وتطمئن القلوب ، في حين أخفق الفكر البشري في التوصل إلي تعريف نهائي للظاهرة السياسية ، وبالتالي موضوعاتها وقضاياها ، فالأفكار والآراء البشرية لا تلبث أن تدحض ويؤتى بغيرها ولربما بعكسها ، ولا تبرح الأيديولوجيات والفلسفات أن تتلاشى وتتبخر وتصبح كأن لم تكن ، ولا تنفك النظم السياسية أن تتهاوى وتخلفها نقيضاتها ! .

ثم ننتقل إلي عملية التمهيد للبحث والتنقيب عن مسائل السياسة والحكم في الإسلام وهذه العملية لا غنى عنها لكل باحث جاد ومنقب حريص ، فعليه أن يعمد إلي القيام بعملية التمهيد تلك عبر سلوكين فكريين متلازمين :

الأول : أن يرتقي بمستوى تفكيره ، وينتشله مما انجرف إليه وتورط فيه من فكر دخيل أنساه ماضيه وأفسد علاقته به ، وجعله غريباً عليه وهو عليه دخيل ، ويُعد تفكيره ويؤهله للخوض مرة أخرى في الطرح الإسلامي أصله الثابت .

الثاني : أن يعمد إلي تطوير فكره الإسلامي وينقيه مما يحول بينه وبين التعامل مع الحياة العصرية بتفاعلاتها وتداخلاتها ومستجداتها والقفز إلي حلبة الصراع الدائر بين الأفكار ودحض غثها ورخيصها.

والسلوكان لا بد أن يلتقيا في نقطة بينهما ، وهذه النقطة هي منطلق الطرح الإسلامي المعاصر إلي السيادة والإيناع ، وهذان السلوكان هما سلوكا الارتقاء والمواءمة .

عندئذ يكون الطريق قد أصبح مهيئاً للانطلاق إلي أصول السياسة والحكم في الإسلام للبحث والتنقيب والدرس والتحليل ، ويتمثل الأصلان والمنبعان اللذان تستمد منهما الظاهرة السياسية في الإسلام وجودها ومعناها في : التوحيد والشريعة .

وعقيدة التوحيد هي المصدر الأول والأصل الأساس للظاهرة السياسية ، فالله الواحد الأحد هو المشرع الذي وضع نواميس الكون وسنن الوجود ، بما يتواءم مع النفس البشرية ويصلح من شؤونها ، والتوحيد يعنى التوحد حول هدف وجود الجماعة المتمثل في عبادة الله وإعمار الأرض وإقامة شرع الله والدعوة إلي دينه .

كذلك الشريعة الإسلامية تعد المصدر الثاني للظاهرة السياسية ، فهي الأكثر مثالية والأقدر علي معالجة تلك الظاهرة ، وأظهر دليل علي ذلك هو أنها لم تضع شكلاً محدداً للنظام السياسي ، ولم ترسم قالباً معيناً للحكومات ، ومن ثم فقد ضمنت لنفسها التطور والتجدد لمواكبة تجدد وتطور الظاهرة السياسية ، حيث أتاحت الفرصة لأعضاء الجماعة الإسلامية لاستنباط النظريات السياسية وإنشاء النظام السياسي وإقامة الحكومة بالشكل والنمط الذي يتواءم مع متطلبات وأحوال تلك الجماعة ، علي أن يلتزم المسلمون بالأطر العامة التي وضعتها الشريعة .

ثم نختتم هذا الجزء بطرح عملية مهمة وضرورية في هذا الوقت بالذات وهي المتعلقة بما يمكن أن نسميه " تعصير الأصول والقواعد " حيث نعمد إلي تلمس الأدوات والآليات التي

تتيح الفرصة للأصول والقواعد للتعامل والتفاعل والتعاطي مع الواقع في الزمان والمكان مما يجعلها تبدو دوماً متناغمة ومتناسقة مع ذلك الواقع .

أما **الجزء الثاني** من هذا المؤلف ، فيقدم محاولة لصياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة من خلال تقديم الطرح الإسلامي تجاه قضايا الفكر السياسي المعاصر ، وتتجسد أهم هذه القضايا في : نظرية السيادة التي نشأت في أحضان الفكر الأوربي كإفراز لظروف وأحداث معينة ، وهذه النظرية لم يعرفها الإسلام بل عرف بدلاً منها مبدأ " **توزيع الأدوار** " الذي يجعل من الجماعة كلاً واحداً يقوم كل فرد فيه بدوره ومن مجموع تلك الأدوار ينتصب ذلك الكل ويحفظ وجوده وبقاءه ، ثم في نظرية الدولة التي احتفظ الإسلام إزاءها بخصوصية في تبيان كيفية تكوينها وبروزها إلي حيز الوجود ، وقدم نهجاً متميزاً فيما يتعلق بعناصرها ، وساق توجهاً متفرداً فيما يختص بمفهومها والمدركات الأخرى المتشابكة معها ، ثم في نظرية المنهاج الإسلامي علاقته الوظيفية والإجرائية بالنظام السياسي ، كيفية عمله ووظائفه وعناصره .

إضافة إلي ما تقدم يتناول هذا الجزء أهداف الدولة في الإسلام ، وهي أهداف ذات طبيعة خاصة لا تقوم إلا للدولة الإسلامية ، وهذه الأهداف تتمحور في ثلاثة محاور أولها : إقامة شرع الله بحفظ الشعائر وتطبيق الشرائع ، وثانيها : تحقيق مصالح المجتمع بإنماء الموارد وعدالة توزيعها ثالثها : الدعوة إلي الله بالتبليغ والإحاطة وإيصال الرسالة الإيمانية إلي كافة بقاع الأرض .

كذلك يتناول هذا الجزء المنهاج الإسلامي من خلال عناصر ثلاث : أولها : الحاكم أو ولي الأمر الذي هو رأس المنهاج ومدبر أمره ومنسق جزئياته ومحرك ديناميات ، ويتم

تناول ولي الأمر من حيث اللقب الذي اعتاد الطرح الإسلامي استعماله لولي الأمر ، وصفاته الخِلقية والخُلقية ، وطريقة اختياره وتعيينه ، وعلاقة ولي الأمر بظاهرة السلطة ، وطاعة ولي الأمر ، وعلاقة ولي الأمر بشعبه، ومسألة الاستخلاف أو تعيين ولي العهد أو النائب ، وكيف يؤدي ولي الأمر مهامه ، وثاني عناصر المنهاج الإسلامي يتمثل في قيمة الشورى من حيث مصدرها في شريعة الإسلام ، ومهام الشورى ، ومناظرتها بالديمقراطية الغربية ، وشكلها التنظيمي ، أما ثالث عناصر المنهاج الإسلامي فيتحدد في الحكومة الإسلامية ، وخصوصيتها ، ومكوناتها وعناصرها .

ثم ينتقل الجزء الثاني إلي دراسة وسائل تحقيق أهداف الدولة في الإسلام أو ما يعرف بنسق القيم السياسية الإسلامية التي تمثلت في : قيمة العدالة بجانبها الشرعي وبعدها الاجتماعي وشكلها الإجرائي ومراتبها ، وقيمة الإخاء ومنابعها في الشريعة الإسلامية وعلاقة الإخاء بالتكافل الاجتماعي ، والآثار السياسية لقيمة الإخاء ، وقيمة المساواة وعلاقتها بقيمة العدالة وآثارها الاجتماعية والسياسية ، وقيمة الحرية وخصوصيتها في الإسلام ، وموقف الشريعة الإسلامية من أهم الحريات المتعارف عليها في الفكر البشري ، وأخيراً الوظيفة الاتصالية للدولة في الإسلام ، منطلقاتها ، مضمونها ، وأهدافها .

ثم تأتي جزئية أخرى من جزئيات هذا الجزء متمثلة في مسئولية النصح والتوجيه للقائمين علي المنهاج الإسلامي ، ونظراً لخطورة هذه المسئولية ، فقد استوجب ذلك ضرورة تحليل عناصرها من خلال تبيان الحالات التي تستوجب قيام هذه المسئولية وكيفية تقديم النصيحة لولي الأمر في الإسلام ، وتحديد من له أهلية القيام بهذه المسئولية ، وتعيين وسائل وأدوات القيام بهذه المسئولية ، وأخيراً السلوك الإسلامي في حالة عدم امتثال ولي الأمر للنصح والتوجيه.

وفي نهاية هذا الجزء ننصرف إلي عرض وبسط عملية تبدو هي الأخرى مهمة شبيهة بعملية " تعصير الأصول والقواعد " ألا وهي عملية التطوير المستمر والتجديد الدائم لأدوات الحركة والوسائل النظامية والتنظيمية للطرح الإسلامي فيما يخص عمليات وآليات السياسة والحكم .

أما المجلد الثاني من هذا العمل فقد تناول الطرح الإسلامي في الشأن الاقتصادي، والشأن الاقتصادي في الإسلام يعنى جملة الأصول والأسس التي يضعها الإسلام ويرتب عليها حركة الفرد والمجتمع في سبيل استثمار وإنماء ما لديه من موارد وترشيد الاستغلال وحسن التوزيع ، وعليه فإن الشأن الاقتصادي يعنى بأمرين : الأمر الأول ترتيب وتنظيم حركة الفرد والمجتمع تجاه الموارد المتاحة ، والأمر الثاني كيفية استثمار وإنماء تلك الموارد .

وعليه جاء هذا المجلد في جزأين علي النحو التالي :

الجزء الأول بدأ بتحديد أسس وأصول الطرح الإسلامي في الشأن الاقتصادي من خلال تناول رؤية الإسلام للقضايا الاقتصادية المعاصرة والمتداولة في المجتمع الإسلامي والمجتمعات عموماً ، وبدأها بالمشكلة الاقتصادية وأوضح تفرد الطرح الإسلامي تجاه هذه المسألة ، ثم جاء علي القضايا الأخرى مثل العرض ، والطلب ، والإنتاج ، والاستهلاك ، والتوزيع ، والأسواق، والادخار والاستثمار، والدخل الفردي والإجمالي ، والنقود والبنوك وموارد الدولة الإسلامية ، والنفقات العامة ، ودور الدولة في المجتمع ومدى أهمية ذلك الدور من وجهة نظر الطرح الإسلامي إلي غير ذلك من القضايا .

ولقد أوضح هذا الجزء أن وجهة نظر الإسلام في الشأن الاقتصادي تنصرف إلي الاقتصاد كمذهب ورؤية وليس كعلم ، والمذهب الاقتصادي الإسلامي تفرد بوجهات ذات خصوصية

فيما يتعلق بكافة القضايا والمسائل الاقتصادية ، وقد لوحظ أنه في الآونة الأخيرة بدأت الكثير من المذاهب والتوجهات الاقتصادية تنظر باعتبار واحترام شديدين للوجهة الإسلامية إزاء تلك القضايا والمسائل .

ويعتبر هذا الجزء وما تناوله من قضايا ومسائل من الأهمية بمكان كتقديم أو تمهيد لدراسة النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي من الناحية النظرية البحتة ، كما يعد كذلك مهماً من الناحية التطبيقية حيث يمهد البيئة التي تطبق ذلك الطرح لاستقبال واحتضان ذلك النموذج ، فنموذج الإنماء الإسلامي لا يمكن أن يطبق في أية بيئة بل يحتاج إلي بيئة خاصة يسودها النظام الاقتصادي الإسلامي أو الاقتصاد الإسلامي .

الجزء الثاني انتقل إلي تحليل وتفصيل نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، وهذا النموذج مستنبط من المصادر والأصول الشرعية المتمثلة في القرآن والسنة ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين وهي مصادر الطرح الإسلامي عموماً .

كذلك يتسم نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي بسمات وخصائص تميزه عن نماذج الإنماء الأخرى ، وتتمثل أهم تلك الخصائص في خاصية التنامي الذاتي المتواصل ، وخاصية الجمع بين الأبعاد المادية والأبعاد الروحية ، وخاصية الارتباط العضوي بالشريعة الإسلامية حيث تمثل مصدر النموذج وهدفه في ذات الوقت .

وكما تفرد نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي في خصائصه وسماته ، تفرد كذلك في أهدافه وغاياته التي تتمثل في النهوض والارتقاء بجانبي النفس البشرية : الجانب المادي المتمثل في الدخل وكل ما يتعلق بماديات الحياة ، والجانب الروحي المتمثل في القيم والأخلاق والإيمان بالله وكل ما يرتبط بالسمو بالروح .

ويواصل نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي تفرده وتميزه ، ويبدو ذلك في عمليات النموذج من أجل تحقيق الهدفين سالفي الذكر واللذين أوجد من أجلهما النموذج ، وتتوزع عمليات النموذج بين فصيلين من العمليات ، الفصيل الأول يسعى لتحقيق الهدف الأول المتعلق بالشق المادي من الفرد المسلم ، والفصيل الثاني يسعى لتحقيق الهدف الثاني المرتبط بالشق الروحي من ذلك الفرد .

ثم تأتي مسألة أخرى متعلقة بتوزيع مقدرات ونتائج الإنماء الاقتصادي وفق النموذج الإسلامي ، ويسجل النموذج في هذه المسألة كذلك سبقاً لم يسجله سواه وهو أن النموذج يبتكر توزيع المقدرات قبل توزيع النتائج والثمار ، وفي ذلك حض وحث علي العمل والإنجاز ، فالنموذج لا يحبذ توزيع الدخول والثروات ولا يسعى لذلك أبداً ، ولكنه يوزع إمكانات ومقدرات العمل والإنجاز والإنتاج ، حتى لا يتحول المجتمع إلي مجموعة من المقعدين والعجزة الذين ينتظرون العطاء من الدولة ، ولكنه يوزع مقدرات العمل والإنتاج لكي يعمل الجميع ويتحولون إلي منتجين ويصبح المجتمع كله منتجاً ، يضاف إلي ذلك أن النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يعمل علي توزيع مقدرات الإنماء علي كل مؤهل صالح للعمل محققاً مبدأ تكافؤ الفرص ، كذلك يسعى لتوزيع تلك المقدرات علي جميع إقليم الدولة بشكل متوازن حتى لا يخص منطقة دون أخرى بالإنماء والتطوير والإحداث .

وتحظى مسألة تمويل عمليات الإنماء في نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي باهتمام النموذج وتركيزه ، فهو يقسم التمويل إلي قسمين : تمويل داخلي يعتمد علي استنفار المقدرات والمكنات الكامنة داخل المجتمع وتمويل خارجي يعتمد علي الاقتراض من مصادر خارجية .

فبالنسبة إلي القسم الأول المتعلق بالتمويل الداخلي ، فالنموذج يرى أنه الأهم ويحبذه ويسعى إلي ترقيته وتطويره والاعتماد عليه لما له من أهمية خاصة في تحفيز واستثارة المقدرات الكامنة ، وتدوير رأس المال الداخلي والمردودات الداخلية في عملية إنماء وإحداث متواصلة وإعفاء المجتمع من الاستدانة والاعتماد علي مصادر خارجية وخيمة العواقب ، ويفصّل النموذج وسائل ذلك وآلياته .

أما بالنسبة إلي القسم الثاني المتعلق بالتمويل الخارجي فالنموذج لا يرمي إلي التركيز عليه ولكن يجعله مصدراً احتياطياً يتم اللجوء إليه عند اللزوم ، ويضع أولوية لترتيب عملية الاقتراض من الخارج لتمويل عمليات الإنماء فيعطي الأولوية للاقتراض من دول إسلامية أو مصادر تمويل إسلامية [مؤسسات وصناديق تمويل] فيما يعرف بالقرض الحسن ، أما اللجوء إلي دول غير إسلامية أو مؤسسات تمويل غير إسلامية فلا يتم اللجوء إليها إلا عند الضرورة القصوى التي تبيح المحظورات ، لأن اللجوء إلي ذلك المصدر يعد من وجهة نظر النموذج من المحظورات .

في المجلدين الأول والثاني تناولنا الطرح الإسلامي المتعلق بالسياسة والحكم ثم الطرح المتعلق بالشأن الاقتصادي ، وفي المجلد الثالث انتقلنا إلي بحث ودراسة الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة والمحلية .

ومعلوم أن الطرح الإسلامي يعني بالمبادئ والقواعد والأسس والأصول المستنبطة من مصدري الشريعة الإسلامية : القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والتي تهتم بضبط ومعايرة سلوكات الإنسان وتصرفاته خلال حركته ونشاطه تجاه عناصر الوجود الإنساني

وموجـودات الكون ومفـردات المجتمـع ، بمـا يكفـل التكيـف والتنـاغم بينـه وبـين تلـك العناصر والموجودات والمفردات وعدم الإساءة إليها .

من ثم فإن أهم ما يهدف إليه الطرح الإسلامي هو إيجاد نوع من الألفـة والوفـاق والتفاعـل بين الإنسان بوصفه ، أهم وأكرم مخلوقات الله في الكون وبين بقية المخلوقات والموجودات ، وإذا قُدّر للطرح الإسلامي أن يؤثر في الإنسـان ويصل به إلى مرحلة الاستئناس بموجودات الكون والتناغم معها ، فإن معنى ذلك أن الإنسان قد أصبح على قدر يعتد به مـن التقـوى والورع المنبعثين من إيمان راسخ بالله الواحد الأحد .

والطرح الإسلامي بوصفه السابق وهدفه المبين أعـلاه يغطـي كافـة نـشاطات الإنـسان ويعـم جميع حركته ، والنشاط والحركة لا يخرجان عن الفكر والسلوك ، فالفكر ثقافة والسلوك حضارة ، وعليه يغطي الطرح الإسلامي كافة مجالات ومظاهر الثقافة والحضارة .

وعلى نفس نمط ووتيرة المؤلفين الأول والثاني من هذا العمل الموسوعي جاء المجلد الثالث ليغطي مجالاً من مجالات حركة الإنسـان ونـشاطه الفكـري ألا وهـو مجـال الإدارة العامـة والإدارة المحلية .

والإدارة العامة والمحلية كنشاط من نشاطات الإنسان ووجه من أوجه حركتـه في المجتمـع ، لا يقل أهمية عن السياسة والحكم وعن الاقتصاد والإنشاء ، ومـن ثـم فقـد كـان اهتمـام الإسلام به اهتماماً ملحوظـاً وطرحـه إزاءه طرحـاً متفـرداً ، قـرن الفكـر بـالواقع والنظريـة بالنموذج ، وتعويلاً على هذا الاهتمام كان إقدامنا علي توليف هذا المـصنف الـذي جـاء في جزأين ، قدمت النظرية والأصول والأسس .

ففي الجزء الأول من هذا المجلد قدمنا كافة الطروحات الإسلامية التي جاءت في الإدارة العامة وذلك من خلال أربعة أبواب :

تناول الباب الأول ماهية الإدارة العامة من وجهة نظر الإسلام ، ولكي نتمكن من تقديم تعريف دقيق لماهية الإدارة العامة الإسلامية ، كان من الضروري أن نتصدى للطرح الإسلامي في هذا الصدد ، مصادره ، وبيئته من أجل أن يقربنا من الماهية المرغوبة ، ولكي نقترب أكثر صار لزاماً علينا أن ندرس النظام الإداري الإسلامي، ثم نحلل علاقته بالمنهاج الإسلامي ، وعندئذ نجد أنفسنا بين يدي تعريف دقيق ومفصل للإدارة العامة الإسلامية ، ثم يأخذنا ذلك التعريف إلى أهداف الإدارة العامة في الإسلام ، تلك الأهداف التي تصل أهميتها إلى حد الأهداف الوسيطة بالنسبة للمنهاج الإسلامي .

ودرس الباب الثاني عمليات الإدارة العامة في الإسلام ، وقد لوحظ أنه وإن كان هناك بعض الاختلاف في اتجاه التفرد فيما يتعلق بماهية الإدارة العامة من وجهة النظر الإسلامية الواردة بالباب الأول من هذا الجزء إلا أن عمليات الإدارة العامة الإسلامية الواردة في هذا الباب لا تختلف كثيراً في مضمونها وفحواها عما ورد في الفكر البشري الموضوع ، وعليه فعمليات الإدارة العامة الإسلامية تتشابه إلى حد بعيد مع عمليات الإدارة العامة في الفكر البشري ، فعمليات مثل التخطيط والتنظيم والقيادة واتخاذ القرارات والاتصالات والتمويل والرقابة هي عمليات ذات طبيعة موضوعية تتم بنفس أسلوبها وفعالياتها دون تغير أو اختلاف بين النموذج الإسلامي والنظم الوضعية .

وابتكر الباب الثالث من الجزء الأول نسق القيم الإدارية الإسلامية مشيراً ومؤكداً على أن الطرح الإسلامي في الإدارة العامة وكذا النظام الإداري الإسلامي قد انفرد بهذا النسق من

القيم الإدارية منذ بزوغه قبل أربعة عشر قرناً من الزمان متفوقاً ومتقدماً على الفكر الإنساني الذي اكتشف مؤخراً أهمية مثل هذا النسق من القيم للنظام الإداري ، فكم هي مهمة للعمل الإداري قيم مثل الإيمان والتقوى ، والصلاحية والكفاءة ، والبعد عن السلطة بمدلولاتها الرهيبة والبغيضة ، واستبدالها بالمسئولية بدلالاتها البليغة وفحواها المتميز المحبب إلى النفس والمعبر عن تقدير بمهام وواجبات العمل والتفاني من أجلها ، والرقابة والتقويم الذاتي النابعان من داخل الفرد ومن تكوينه الذاتي ومؤثرا ته الشخصية ، والأمانة والقوة ، كل هذه القيم عرفتها الإدارة العامة الإسلامية وعرفها كذلك النظام الإداري الإسلامي .

وحلل الباب الرابع والأخير من هذا الجزء اهتمام الإدارة العامة الإسلامية والنظام الإداري الإسلامي بالعنصر البشري واعتباره أهم عنصر من عناصر الإدارة والنظام الإداري ، ومن ثم كان الاهتمام البالغ بهذا العنصر ابتداءً من اختياره ثم تدريبه وإعداده وأن تهيأ له فرص العطاء والتفاني وما يستلزمه ذلك من تحفيزه وترقيته وتدرجه الوظيفي حتى تنتهي خدماته ، وانتهاءً بالعلاقات الإنسانية التي تنشأ داخل الجهاز الإداري بين الرؤساء والمرؤوسين وبين المرؤوسين وبعضهم .

وفي الجزء الثاني من هذا المجلد بسطنا في سلاسة واقتضاب للإدارة المحلية في الإسلام وطروحاتها المتميزة والتي وصلت إلينا في شكل موروثات تجريبية تطبيقية من دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين حملت في طياتها النظرية والتطبيق والفكر والواقع ، وتوزع هذا الجزء على بابين :

تصدي الباب الأول من الجزء الثاني لماهية الإدارة المحلية في الإسلام ، فأشار إلى واحدية مصادر وبيئة الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارتين العامة والمحلية ، وبيّن طبيعة العلاقة بين الإدارتين العامة والمحلية ، ثم خلص إلي تعريف الطرح الإسلامي للإدارة المحلية وتفرد هذا التعريف .

ثم عرض الباب الثاني من الجزء الثاني لأهداف وعمليات الإدارة المحلية في الإسلام وكذا لأساليب تمويل الإدارة ، وإبراز الحكمة البالغة للإدارة المحلية الإسلامية في أهدافها وعملياتها ، تلك الحكمة التي جعلت الأهداف والعمليات تجتمع حول غاية النهوض بالإنسان والمجتمع وضمان الحياة الطيبة له ، وبما يكفل له عبادة الله وتقواه.

أما المجلد الرابع فيتناول مجموعة من الإشكالات ذات الشجون ، تحتاج من مفكري الإسلام في الوقت الراهن إلي جهد مضاعف ومثابرة وجلد من أجل إثبات الذات والإعلان عن خصوصية المحتوى وتفرد المضمون وتتمثل هذه الإشكالات في الذات الحضارية للإسلام أو (الحضارة الإسلامية) .

وهذه المعضلات الثلاث يعتبر تناولها في الوقت الراهن ذو دلالة حيث تشابكت الآراء وتداخلت وجهات النظر ، وكثر الحديث عن فهم وغير فهم حول الصراع الحضاري مرة والصدام الحضاري أخرى والحوار الحضاري ثالثة ثم استبدلت الحضارة بالثقافة وحدث العكس واختلطت الأمور بشكل يرثى له ، وربما كان من قبيل الصدفة أن يوضع هذا المصنف في هذا الوقت بالذات لكي يبذل مقال الإسلام في هذا الشأن ويطرح وجهته ، وقد تم ذلك من خلال ثمانية أجزاء جاء كل منها في كتاب مستقل بذاته .

الجزء الأول درس مفهوم الحضارة في الإسلام ، حيث بيّن رؤية الإسلام لمفهوم الحضارة ثم فرّق بين الحضارة والمفاهيم الأخرى مثل المدنية والعمران ، وانتهى بإيضاح خصوصية مفهوم الحضارة في الإسلام كما وردت في المصادر الشرعية ، ثم عكف علي استخلاص العوامل والتطورات التي وقفت خلف نشأة الحضارة الإسلامية محاولاً صياغة نظرية خاصة بنشوء تلك الحضارة تحت مسمي " **انطلاقة العقيدة الإنسانية العالمية المكافحة** " تابع من خلال تلك النظرية دراسة البيئة التي نشأت فيها تلك الحضارة ، وكيف تجمعت العوامل التي دفعت بتلك الحضارة إلى حيز الوجود من خلال عقيدة مكافحة ظلت علي كفاحها منذ أن أوجدت تلك الحضارة ولا تزال تكافح من أجل رأب الصدع ووصل الانقطاع اللذين ألّما بتلك الحضارة .

الجزء الثاني تناول أول وأهم مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية وهو الدعوة إلي دين الله ونشر الإسلام وأردف ذلك بالمقوم الثاني وهو صياغة التنظيم الذي مهّد للحضارة الإسلامية وكان أداة تعاملها مع الواقع الاجتماعي لدى الأمم والشعوب التي دخلها الإسلام .

الجزء الثالث عمد إلي الوقوف على عملية تشكيل النظام الاجتماعي منذ بداية قيام الدولة الإسلامية وحتى وقتنا الراهن وتابع كيف انحرف ذلك النظام عن مساره وآل إلي ما هو عليه الآن ! .

الجزء الرابع قصد إلي دراسة دور الجيش في الحضارة الإسلامية وتبدو الأهمية القصوى لهذا الكتاب ، فيما يقدم من تحليل دقيق ومفصل لذلك الدور ، ويجلي الغيم عن كثير

من الحقائق ، ويذهب غموض الوقائع ويذيب التشويش والتشويه المقصودين اللذين صورا الجيش الإسلامي على أنه جيش غزو واحتلال .

الجزء الخامس عرض لزهرة الحضارة الإسلامية المتمثلة في العمران والمدنية ، وتابع تطورها الذي بدأ بالبساطة والتفرد والتميز ، ثم أتجه إلي المبالغة في البذخ والإفراط في الفخامة والأبهة ، وانتهى إلي فقدان الهوية والضياع والتبعية .

الجزء السادس قدم لشكل آخر من أشكال إبداع الحضارة الإسلامية وهو المتعلق بالعلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، حيث قدمت الحضارة الإسلامية للإنسانية ما وصل بها إلي ما هي عليه الآن من التقدم والرقي المادي والاقتصادي ، وبين أن ذلك الإبداع لم يستمر بل تعرض لفترة انقطاع طويلة جعلت الحضارة الإسلامية بمثابة تراث وتاريخ ، وجعلت الأمة تابعاً لغيرها بشكل مهين .

الجزء السابع تناول خصائص الحضارة الإسلامية وعيّنها في الارتباط بالعقيدة والخلود والأبدية والكفاحية والأخلاق والمثالية والتوازن بين الروح والمادة والإنسانية والعالمية والشمول والعمومية والقدرة على التفاعل والتحاور والعطاء الدائم والأصالة والمعاصرة .

وتابع تطور الحضارة الإسلامية ابتداءً من عصر النبوة حيث تعددت وتحددت العناصر والمقومات وتبلورت منطلقات الحركة ، ثم عصر الخلافة الراشدة حيث كان الانطلاق في جميع الآفاق مصحوباً بالقدرة علي العطاء الحضاري في مجال نشر الدعوة ، ثم العصر الأموي الذي اتسم بالعطاء هو الآخر ولكن مع إخفاء الشكل القبلي ، وامتلك في ذات الوقت القدرة علي التحاور مع الآخر بشكل أساسي عن طريق نشر الدعوة ، ثم العصر العباسي الذي أثر عنه العطاء غير المحدود في مجالات عديدة منها العلوم والعمران والمدنية

وتملك القدرة غير المحدودة علي التحاور مع الآخر ، ثم عصر التفكك والانهيار وأتسم بندرة العطاء ونضوب المعين ، مع ظهور بعض المحاولات المستميتة للحفاظ علي الذات والخوف من التحاور مع الآخر نتيجة عدم الثقة في الذات والاغتراب عن الموروث وأخيراً العصور الحديثة والمعاصرة واتسمت بعدم القدرة علي العطاء ، ولم تخل أيضاً من محاولات الإحياء والبعث ، ولكن كان الأغلب الأعم هو التبعية شبه الكاملة للآخر .

وأخيراً حلل علاقة الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى ، فقد تحاورت تلك الحضارة مع حضارات عدة ، فكانت دائماً تملك سبق الفعل والتفعيل فانطلقت وتعانقت مع الحضارة العربية إلي درجة الذوبان ، والتقت مع الحضارة الفارسية فطوعتها بما وصل إلي حد الاحتواء ، وتقابلت مع الحضارة الهندية والحضارة الصينية فأعطت ولم تأخذ إلا القيم المفيد ، والتقت الحضارة الإغريقية فتعانقا ولم يطل العناق إذ اتفقتا حول القليل واحتفظ كل منهما بذاته في الكثير ، والتقت كذلك بالحضارة الرومانية في سجال شهير فطوعت تلك الحضارة في مواطن كثيرة ولم تصب منها إلا شكليات قليلة ، وأخيراً وفي حالة من الوهن والضعف فوجئت الحضارة الإسلامية بحضارة فتية عاتية تدخل عليها عقر دارها ، تشعرها بعجزها ، وللمرة الأولى تبدو الحضارة الإسلامية عاجزة ، إذ تخلى عنها أبناؤها وأسرعوا إلي المعتدي الأثيم الذي زلزل كيانهم وهز في عنف قيمهم ومبادئهم ، تلك كانت هي الحضارة الغربية الحديثة ، وهنا كان لزاماً علي الجميع أن يرثى للحضارة الإسلامية ، فقد أعلنت بكل أسى عن عدم قدرتها علي العطاء بل حتى علي التحاور وإثبات الذات ولم يكن أمامها من بد إلا التبعية شبه الكاملة للحضارة الغربية الحديثة ، ولم تخل تلك المرحلة الجرداء المقفرة في تاريخ وعمر الحضارة الإسلامية من المحاولات المستميتة للإحياء والبعث ، ولكن يبدو أن المرض كان عضالاً مزمناً والشفاء منه لم يأذن به الله بعد ! .

ثم نأتي إلي **الجزء الثامن** الذي أردنا له أن يكون بمثابة وقفة للمراجعة والحساب والتقييم والتقويم ، حيث ننظر من خلاله لحضارتنا وهي في المعترك ، كيف تواجه تطورات المجتمع الإنساني ، حيث اهتم **جزء الذات الحضارية للإسلام في المعترك** بدراسة وضعية الحضارة الإسلامية في ظل ظاهرة عمت العالم وشغلت الأذهان وروعت القلوب والأفهام ، ظاهرة سيّلت العلاقات بين الأمم والشعوب ودمرت الحواجز وخرقت الحدود وأثبتت أن السيادة للأقوى والأجدر تلك كانت ظاهرة " **التوحد وسيادة الأقوى** " الذي تعارف عليها العوام والأوساط الإعلامية بظاهرة " العولمة " فمضمون هذه الظاهرة يكمن في أن العالم قد توحد مكانياً ، أي أصبح وحدة مكانية واحدة توحد أقصاها مع أدناها ، وهذا التقارب المكاني الذي انتهى بالعالم إلي الاندماج في كلٍ مكاني واحد فرض حالة من الصراع والتنافس بين أعضاء هذا الكل المندمج وأبعاضه ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك الصراع أن ينتصر فيه ويسود ذلك الكل من يحمل خصائص وصفات القوة والغلبة في كل وجه من أوجه الحياة ، فالتميز لم يعد قاصراً علي حدود جغرافية بعينها بل أصبح للجميع ، فمن تميز ساد ، ومن ثم فقد بات الجميع يسعون نحو التميز حتى يتملكون السيادة والسيطرة .

إذا كان ما تقدم هو حال زماننا ومنوال عصرنا وواقع أيامنا ، فأين حضارة الإسلام من هذا الواقع ؟ إن هذا الواقع في حقيقته وبعيداً عن بكاء وعويل العجزة والمقعدين الذين باتوا لا يملكون إلا ندب الحظ والوقوف علي الأطلال وبموضوعية مطلقة هو واقع موات ولكنه قاسٍ، أنه موات لكي يُظهر كلُ ما عنده ، وما يملك ، ويدلو بدلوه ، ويعبر عن ذاته ، فإذا كان ما يملك قيماً أصيلاً ضمن السيادة والغلبة ، وإذا كان عكس ذلك فلا يلومّن إلا نفسه ، وقاسٍ لأنه لا يحابي ولا يجامل ، فهو حاد وصارم ، يؤمن بقاعدة " **لكي تأخذ**

لابد أن تعطي " ، فماذا ستعطي الحضارة الإسلامية في هذا الزمن بوضعيته الحادة الصارمة لكي تحصل علي السيادة ويقر لها الجميع بالتفوق والغلبة ! .

إن واقع الحضارة الإسلامية في عالم اليوم وفي ظل ظاهرة " التوحد وسيادة الأقوى " يجعلها أمام خيارين لا ثالث لهما : الخيار الأول إما أن تظل علي حالها من التبعية شبه الكاملة للحضارة الغربية ، والغط في سباتها العميق ، وترك الأمور علي عواهنها ، تحت دعوى أن هذا الواقع هو إحدى الحتميات التاريخية ! والخيار الثاني أن تفيق من ذلك السبات وتنفض عن نفسها غبار الركود وهوان الاستسلام ، وتنتفض باحثة عن ذاتها مؤكدة لها بكل عزم ومضاء ! ! .

وهذا الطرح يعود بنا إلي مفهوم الإسلام للحضارة ، فالحضارة حسب وجهة نظر الطرح الإسلامي هي تعامل وتفاعل مع عناصر الوجود ، فهي إذن فعل وحركة وسلوك وتعاطي مع الموجودات ، ومن ثم فإن الحضارة الإسلامية لكي تستفيد من الوضع الراهن كان ينبغي لها أن تملك تراكماً زمنياً من السلوكات والأنماط الحضارية يتصف بالتواصل والاستمرارية منذ نشأة الإسلام وحتى الآن . إلا أن ذلك التراكم قد تعرض لانقطاع وتوقف من المستحيل وصله إلا بالبدء من جديد ، والبدء يحتم الاعتماد علي التراكم الحضاري المنقول من الحضارة الغربية الحديثة والمغلف بصفاتها وخصائصها ، وفي ذلك صعوبة بالغة ، يضاف إلي ذلك أن البدء من الآن يحتاج إلي الجهد والوقت لإنتاج تراكم جديد مملوك بالكامل للحضارة الإسلامية فهل ذلك ممكن ! ! .

وعمد هذا الجزء في جزئية منه إلي التصدي لإقامة الحجة علي الآراء المعوجة حيث حلل كافة أشكال وصور العلاقة بين الحضارات ابتداءً من الحوار فالجدال فالتنافس وأخيراً الصدام ، وعرّج كذلك علي التناقض والصدام داخل الحضارة الواحدة .

أما المجلد الخامس فيهتم بدراسة وتحليل إحدى أهم وأكثر العلاقات تعقيداً وشائكية ، وهي العلاقة بين القومية والإسلام ، وقد جاءت دراسة وتحليل هذه العلاقة عبر أجزاء ثلاثة :

يقدم الجزء الأول متابعة تاريخية لتطورات وتداعيات وجدليات هذه العلاقة عبر مراحل عمر الدولة الإسلامية ، مرحلة النشأة ثم مرحلة الفتوة وأخيراً مرحلة التفتت التي تسببت فيها القومية .

ويحلل الجزء الثاني الواقع الإسلامي متتبعاً تحركات القومية منذ أن تمركزت في المكان وحولت الإسلام من دولة إلي دين فقط ، ثم أحرزت قصب السبق علي الأخوة الإسلامية ، يحلل هذا الجزء كذلك واقع الإسلام كفكر وكحركة ، ثم يتحول إلي رصد دور العوامل الخارجية في تكريس الرابطة القومية علي الأخوة الإسلامية .

في حين يستشرف الجزء الثالث مستقبل العلاقة بين القومية والإسلام، وذلك من خلال إثارة جملة من القضايا : الإسلام وعاطفة التدين ، الإسلام الشعيرة والنسك ، الإسلام النظام الاجتماعي ، الأخوة الإسلامية في عداد المستحيل والخيال ، والرابطة القومية ترسخ فكرة الدين أو الإسلام القومي .

وفي المجلد السادس نتناول المنطق الثقافي الخاص بالإسلام [الثقافة الإسلامية] وقد أتى هذا المجلد في أربعة أجزاء ، تدرجت علي النحو التالي :

الجزء الأول تعرض لمفهوم الثقافة في الإسلام منطلقاً من أن الثقافة هي إفراز عقلي ، فكل ما يكتسبه الذهن من تجارب ، وما يلتقطه من رموز ومعان هو المعرفة ، فإذا اختزن تلك المكتسبات والملتقطات ، ثم أعاد استحضارها ، وصب عليها مزيجاً من تكوينه الذاتي الأخلاقي والقيمي والاجتماعي ، ثم أخرجها في شكل إفرازات تعبر عن المحتوى والمضمون كانت تلك هي الثقافة .

وللإسلام مفهومه الخاص ومنطقه المميز بخصوص الثقافة ، وأول مؤشرات التميز والخصوصية هو أن الإسلام يحدد للثقافة مصادر بذاتها تتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والطروحات المستنبطة من هذين المصدرين بخصوص أوجه الحياة وعناصر الوجود ، وثاني مؤشرات التميز والتفرد هو أن أشكال النشاط الإنساني هي محاور الثقافة الإسلامية ، وثالث مؤشرات الخصوصية هو تعريف الإسلام ومفهومه للثقافة .

ثم تصدى لموضوعات الثقافة الإسلامية موزعاً إياها علي محورين : المحور الأول علوم الدين بوصفها موضوعات للثقافة الإسلامية ، المحور الثاني طروحات تنظيم أوجه نشاط الإنسان داخل المجتمع ومع عناصر الوجود بوصفها كذلك موضوعات للثقافة الإسلامية ، ولكن شريطة أن تكون مستنبطة من المصادر الشرعية المعتمدة، وهي عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

الجزء الثاني استعرض خصائص الثقافة الإسلامية ، محدداً إياها في : الارتباط والتوحد مع الشريعة الإسلامية ، وفي الإنسانية ، وفي العالمية ، وفي الشمول والعمومية ، وفي القدرة

الدائمة علي العطاء والأخذ في حدود وفي الأصالة ، وفي التطور والتجدد [المعاصرة] ، وفي الخلود والأبدية .

ثم تابع تطور الثقافة الإسلامية منقباً عن أهم خصائص وسمات كل مرحلة من مراحل ذلك التطور : فقد تميز عصر النبوة بالاعتماد المباشر علي التشريع الإلهي في حين كان تركيز عصر الخلافة الراشدة علي الالتزام بالنص ومحدودية الطرح والاجتهاد ، أما في العصر الأموي فقد مثل بداية الطروحات الثقافية الإسلامية ، وفي العصر العباسي الأول ظهرت الطروحات الإسلامية ممزوجة بثقافات أخرى ، وفي العصر العباسي الثاني تعددت منابع الثقافة الإسلامية ، وفي عصور التفكك والانهيار ساد الانغلاق والانكفاء علي الذات وشحة العطاء ، وفي العصور الحديثة والمعاصرة برزت محاولات الإحياء والبعث .

وأخيراً عكف علي تحليل علاقة الثقافة الإسلامية بالثقافات الأخرى ، فعلاقة الثقافة الإسلامية بالثقافة العربية كانت علاقة امتزاج وذوبان ، وعلاقة الثقافة الإسلامية بالثقافات الأخرى المحتواه ، كانت علاقة تطويع وتحوير ، أما علاقة الثقافة الإسلامية بالثقافة الإغريقية فكانت علاقة التأثر المحدود ، في حين كانت علاقة الثقافة الإسلامية بالثقافة الغربية الحديثة علاقة جدال ورغبة في تأكيد الذات ، وفي النهاية تعبر الثقافة الإسلامية عن إحدى أهم خصائصها وهي خاصية التسامح وقبول الذاتية في إطار الإسلام الأشمل ، وتجسدت هذه الخاصية في ظهور منظومات ثقافية فرعية في كنف الثقافة الإسلامية .

الجزء الثالث اهتم بمناقشة وضعية الثقافة الإسلامية في ظل ظاهرة التوحد وسيادة الأقوى [العولمة] ، وقد ناقش هذه الوضعية من خلال مسلمة وحتمية وفرضية ، أما

المسلمة فهي أن الثقافة الإسلامية تعبير عن خصوصية وذاتية الإسلام ولابد من الانطلاق من هذه المسلمة للتعبير عن المنطق الثقافي الخاص بالإسلام .

وأما الحتمية فهي أنه لابد من الحفاظ علي مصادر وأصول الثقافة الإسلامية، وترقيتها وتطوير أدوات التعامل مع الواقع.

وأما الفرضية فهي أن ظاهرة التوحد وسيادة الأقوى [العولمة] فرصة مواتية أمام الثقافة الإسلامية للانطلاق والانتشار وتأكيد الذات .

أما الثقافة ، فحسب منطق الإسلام هي إفراز عقلي ، وبالرغم من أن الثقافة الإسلامية قد تعرضت لنفس ما تعرضت له الحضارة الإسلامية من انقطاع وتوقف لفترة غير قصيرة من الزمن ، إلا أنه يمكنها اللحاق بالركب ومواصلة ما انقطع ، ومرد ذلك هو أن إعمال العقل هو أسهل من السلوك وأخف كلفة ، كما أن مصادر ومنطلقات الثقافة الإسلامية جاهزة ومعدة دائماً ومهيأة للانتهال منها في أي وقت ومكان ، كما أن أدمغة وعقول أبناء الإسلام من السهل استنفارها ، ومنها الكثير الذي لم يتوقف عن العطاء .

والفرصة الآن مهيأة لانطلاق الثقافة الإسلامية إلي آفاق أرحب ، لكي تجوب العالم كله ، وتبارى الثقافات الأخرى ، فعليها أن تستغل التوحد المكاني وتصبو إلي السيادة لأنها الأقوى فعلاً ! ! .

وأخيراً عمد هذا الجزء إلي تبيان ما خفي علي الأذهان ، فبيّن حقيقة اختلاف الطرح تبعاً لمصادره ومقاصده ، وأوضح صعوبة المواءمة بين كمال التشريع ومحدودية العقل البشرى ،

وانتهى إلي حتمية الصدام بين الثقافات انطلاقاً من حتمية التنافر بين المثال وإفراز العقل .

الجزء الرابع ويأتي مشتركاً بين الحضارة والثقافة ، ويقدم طرحاً جديراً بأن يؤخذ في الحسبان ، وينظر إليه بعين الاعتبار ، حيث يرتكز هذا الطرح على محورين أساسيين : الأول يتمثل في الحفاظ على الأصول والقواعد والأسس لكل من الحضارة والثقافة الإسلامية ، والثاني يتجسد في تطوير أدوات التعامل مع الواقع ، وهذا ما نطلق عليه " الأصالة المعاصرة " .

في **المجلد السابع** ندرس الطرح الإسلامي تجاه المجتمع الإنساني والحياة داخل ذلك المجتمع ، ونستخلص من خلال ذلك مدى الالتزام بأصول ومبادئ الطرح ومدى نجاحها في تحقيق نموذج المجتمع الذي حدد الإسلام معالمه علي أنه المجتمع الإسلامي الأمثل ، أو ما يعرف أصولياً بمجتمع المتقين ، ويأتي هذا المجلد في أربعة أجزاء :

الجزء الأول يتناول علم الاجتماع الإسلامي ، وقد يثير هذا العنوان الكثير من الجدل محوره أن علم الاجتماع ليس له هوية يحددها الدين أو العنصر إلا أن الثابت أن هناك مجموعة قوية من الخصائص التي تتسم بها الظواهر الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية تجعل من الممكن الحديث عن علم اجتماع يحمل هوية إسلامية ، وهذا ما حاولنا القيام به في هذا الجزء .

فدراسة الاجتماع والمجتمع في الإسلام تحدد ملامح وخصائص علم الاجتماع الإسلامي، وتضفي عليه هوية خاصة ، وتصبغ كافة ظواهره بصبغة مميزة كما أن ثمة طرحاً إسلامياً واضحاً يعالج تلك الظواهر ويتعامل معها .

كما أن تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمع المسلم يتم وفق قواعد وأصول تعود إلي المرجعيات الإسلامية ، ولكن ذلك لا يتم في معظم الأحوال ، إذ يتعرض التشكيل للكثير من التدخلات والتجاوزات التي تنحرف به عن مساره المرسوم ، ويعد تشكيل النظام الاجتماعي ضمن موضوعات علم الاجتماع الإسلامي .

ويدخل ضمن نطاق علم الاجتماع الإسلامي كذلك الظواهر الغريبة والمشكلات التي يزخر بها المجتمع المسلم ، كيف تنشأ وكيف تعالج وما هي آثارها على المجتمع والفرد .

الطبقة أيضاً والتفاوت الطبقي في المجتمع المسلم يتناولها علم الاجتماع الإسلامي بالتحليل والتفصيل ، نشأة الطبقة ، أهميتها في المجتمع ، آثارها التفاوت الطبقي الصراع الطبقي ، وحكم الإسلام في كل ذلك .

كما يدرس علم الاجتماع الإسلامي كذلك النخبة في المجتمع المسلم ، وأنواع النخب وأهميتها في المجتمع .

أيضاً من ضمن موضوعات علم الاجتماع الإسلامي الأقليات في المجتمع المسلم ، وأنواعها ، ودورها في استقرار أو عدم استقرار المجتمع ، وموقف الإسلام تجاه هذه الأقليات .

أخيراً يهتم علم الاجتماع الإسلامي بمعادلة الأصالة المعاصرة ، حيث يبحث في كيفية تعصير الأصول والأسس والقواعد التي يعتمد عليها المجتمع المسلم ويستمد منها وجوده وكيانه .

أما الجزء الثاني فيختص بعلم النفس الإسلامي ، وهو كسابقه مثير للجدل فهو غير مسبوق وغير معهود ، إلا أن هذا الكتاب يتمحور حول تساؤل مفاده : هل هناك مدخل

إسلامي لفقه دواخل النفس ، واكتناه خفاياها وتحليل مركباتها ، وسبر أغوارها ، والوصول بها إلي النفس السوية المطمئنة ؟.

إن لكل طور من أطوار حياة الإنسان تطوراته وأعراضه وخصائصه ، وكذا مشاكله ، فكيف عالج الإسلام مشاكل النفس البشرية في كل طور من أطوار حياتها ؟.

فمنذ البداية عمل الإسلام على توفير البيئة المواتية لإنجاب طفل صحيح نفسياً ، فحرم الزنا ، وقرن بين الزواج من صاحب الدين والخلق والمرأة الصالحة ، وحث على إتمام الحمل والرضاعة الطبيعية .

وبين أصول التربية والتعليم في فترة الطفولة ، وكذا في فترة المراهقة وفي مرحلة الشباب ، ووضع الأسس والأصول التي تسير بالشباب في الطريق الصحيح وتجنبهم طرق الانحراف ، فأوضح كيف تبنى شخصية الشاب المسلم ، وكيف يبنى فكره ، وكيف تنمى قدراته العقلية وتفكيره العلمي ، وكيف يُنأى به عن الفراغ والأفكار غير السوية .

أما في مرحلة الرجولة والنضج فقد تعامل الإسلام مع هذا الطور من حياة الإنسان بما يناسبه من أدوات التفاعل ، مثل النضج الفكري والعقلي واطمئنان القلب بالإيمان والقرآن ، والقدرة على القيادة في الأسرة والمجتمع ، والترغيب في العطاء للذات والمجتمع .

ويصل علم النفس الإسلامي إلي مرحلة الشيخوخة والهرم ، فيبين حاجة كبير السن إلي الأسرة والمجتمع ، ويبين كذلك الظواهر المصاحبة لكبر السن والشيخوخة ، ويوضح آثار الإيمان في هذه المرحلة ، وكيف يكون الإيمان في هذه المرحلة عصمة للإنسان ووقاية .

الجزء الثالث يقدم جملة القواعد والأصول التي على أساسها يتم بناء المجتمع الإنساني ، فيتناول الأسرة في الإسلام ، وكيف اعتبرها نواة المجتمع الإسلامي وأساسه المتين يرتبط صلاحه بصلاحها ، ومن ثم كان تركيز الإسلام علي تكوين الأسرة القويمة فوضع لذلك المبادئ والقواعد ، ثم أوضح علاقة الأسرة بالمجتمع والتفاعل القائم بين كليهما ، وبيّن كذلك مسئولية الدولة عن بناء الأسرة السليمة ، وحمّلها تبعات صلاح الأسرة أو فسادها .

وأهتم بالتعليم في الإسلام ، وأوضح أهمية العلم والتعلم في الإسلام ودور الدولة في توفير متطلبات التعليم المادية والمعنوية ، وكذلك دور الفرد في العملية التعليمية .

ثم انصرف إلي العمل في الإسلام موضحاً قيمته وأهميته في حفظ كرامة الإنسان في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، ومركزاً علي دور الدولة في توفير فرص العمل وتوزيع مقدرات الإنماء بين أفراد المجتمع بشكل عادل وعلي أساس مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبرزاً دور الفرد في العطاء والتفاني .

وعمد إلي استيضاح وجهة نظر الإسلام تجاه الآداب والفنون ووسائل الترويح ، مستعرضاً تعامل الإسلام مع الآداب ، وموقفه من الفنون ونظرته لوسائل الترويح المختلفة التي تنتشر في المجتمعات الحديثة .

ثم ركز على استنباط منظومة القيم الاجتماعية الإسلامية ، محدداً إياها في الإخاء والعدالة والمساواة والتكافل والضمان والتماسك ولزوم الجماعة .

الجزء الرابع ينطلق من الواقع الاجتماعي المعاصر في المجتمعات الإسلامية ، الذي يعج بالظواهر التي انحرفت به عن هويته الإسلامية ، مما أستوجب التغيير كبديل لا محيص عنه لتقويم ذلك الواقع وإعادته إلي نموذجه الإسلامي الأصيل .

التغيير في المجتمع الإسلامي المعاصر هو عنوان هذا الجزء ، وهو يتناول تفصيل وبحث حقيقة الواقع المعاصر في المجتمعات الإسلامية ، ثم يعرض لدواعي التغيير ومبرراته ، ويحلل مفهوم التغيير في الطرح الإسلامي ، ويحدد أدوات التغيير في المجتمعات الإسلامية ، وأخيراً يناقش التوجهات المحتملة للتغيير في تلك المجتمعات .

وأهتم كذلك بدور الدولة الإسلامية في توفير سبل الحياة الطيبة ، من خلال تحقيق نطاق الغنى ، وتوفير المأكل ، والمسكن المناسب ، والمركب المريح والخدمات الإنسانية .

وأخيراً حدد خصائص المجتمع الإسلامي في : الفرد الصالح ، والأسرة القويمة ، والمنهاج الإسلامي ، والمجتمع المتماسك .

ثم ننتقل في المجلد الثامن إلي تناول إحدى القضايا ذات الأهمية والحساسية بالنسبة للمسلمين ، وهي إشكالية العلاقة بين التعامل مع الإسلام كشعيرة ، والتعامل معه كشريعة ، وإذا كانت هذه الإشكالية تعتبر شأناً داخلياً يهم المسلمين اعتقاداً وسلوكاً ، إلا أن لهذه الإشكالية أثاراً ونتائج وانعكاسات تبدو للعالم الخارجي ولغير المسلمين علي أنها إحدى المتناقضات التي تلحق بالإسلام والمسلمين ، ومن ثم كانت هذه المسألة إحدى المعضلات التي ينبغي دراستها والبحث في وسائل تذليلها والقضاء عليها ، وعليه كان هذا المؤلّف محاولة في هذا الاتجاه ، وقد جاء هذا المجلد في جزأين :

الجزء الأول تناول الشعائر بوصفها غذاء للروح وتهذيب للجوارح ، فقد فصّل المقصود بالتوازن بين الشعيرة والشريعة في الإسلام ، فأوضح أن التوازن يعنى تصديق القول بالعمل ، وبيّن أنه يعنى كذلك أن العمل تعبير عن صدق وسلامة المعتقد ، والأخير يؤدي إلي أداء الشعائر عن قناعة وعمق فتغذى الروح وتهذب الجوارح .

وعنى بقضية منطقية ذات أهمية في سياق التحليل ، وهي أن صدق العقيدة ورسوخها يؤدي إلي أداء النسك عن قناعة ، وذلك يستلزم أن يمتلئ عقل المسلم وقلبه بعقيدة الإسلام فتملك منه فكره وعاطفته ، وتكون نتيجة ذلك النهائية أن تؤدّي العبادة عن قناعة .

وبيّن خطورة الإفراط في أداء الشعيرة ، والانقطاع للعبادة ، والامتناع عن الدنيا ، وذلك فيه ميل إلي الجانب الروحي ، وإهمال لجانب الجسد والمادة وهو ما ينحرف عن منهج الإسلام في التوازن الدقيق بين الشعيرة والشريعة .

الجزء الثاني انصرف إلي تبيان أهمية الشريعة كأصول وأسس للنظام الاجتماعي الإسلامي ، ويمثل هذا الجزء شق المادة والحركة والفعل في الحياة ، وهذا الشق هو الذي يكفل للإنسان مواصلة قيامه برسالته كخليفة استخلفه الله في الأرض ، فلابد له أن ينظم حياته وفق الشرع وأحكامه .

ويرتبط هذا الجزء أو الشق المادي من الإنسان بالجزء أو الشق الذي سبقه وهو الشق الروحي ارتباطاً عضوياً ، فالشعيرة النابعة عن صدق المعتقد ورسوخه تكون نتيجتها غذاء الروح وتهذيب الجوارح ، ومن ثم يكون الإنسان مؤهلاً لأن يلتزم بالشرائع ، فيما تحدده من أحكام وحدود تنظم حركته في الحياة ، وترتب سلوكاته وتصرفاته داخل المجتمع

الذي يعيش فيه ، وهنا يتحقق منهج الإسلام في إقامة توازن دقيق بين : شعيرة تؤدي بصدق ودون مبالغة أو إفراط ، تغذي الروح ، وتهذب الجوارح وبين شريعة تحكم السلوكات والتصرفات ، وتحدد علاقة الإنسان بالمادة دون إغراق أو إسراف .

أما **المجلد التاسع** فيدرس مسألة حيوية من المسائل التي ينبغي أن يكون للإسلام موقف فكري وسلوك عملي إزاءها ، وهي العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم ، فعلاقات الدولة الإسلامية وسلوكها الدولي لا ينبغي أن يتم ارتجالاً ، بل ينبغي أن يؤسس علي أصول وأسس نظرية مستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي ، وهذا ما تم صياغته في هذا المؤلف تحت عنوان " العلاقات الدولية في الإسلام " ، لقد تم تقسيم هذا المجلد إلي أحد عشر جزءً :

تم تخصيص **الجزء الأول** لدراسة الطرح الإسلامي المتعلق بالعلاقات الدولية في الإسلام ، وتمت هذه الدراسة من خلال سبعة فصول :

تعامل الفصل الأول مع منطق الإسلام في التعامل مع الكون وموجوداته ، وذلك من خلال التعامل مع الموجودات غير الحية أي الجمادات ، وهي المخلوقات العظيمة التي أوجدت قبل مجيئ الإنسان ومهدت الكون لاستقباله وسخرت له عناصر وجوده وتفاعله وتطوره إلي الأرقى ، ثم من خلال التعامل مع المخلوقات الحية وهي الإنسان والدواب ، وتعامله مع كل هذه العناصر ينبغي أن يتم علي أساس مبدأين : السلام والإحسان .

ثم أوضح الفصل الثاني منطلقات العلاقات الدولية معيناً إياها في القومية ثم في الأمة ثم في الدولة ، وكذا في النظام السياسي ، وأخيراً في المجتمع .

وتناول الفصل الثالث محددات العلاقات الدولية مركزاً علي أهم محددين علي الإطلاق وهما : الأمن الوطني أو القومي ، والمصلحة الوطنية أو القومية للدولة أو الأمة الإسلامية .

وحلل الفصل الرابع آليات وأدوات العلاقات الدولية التي تتمثل في السياسة الخارجية لكل دول العالم ، وفي الإستراتيجية العالمية للقوى العظمى والأعظم .

ثم تعرض الفصل الخامس للمعترك الذي تجري فيه العلاقات الدولية والذي يعرف بالمجتمع الدولي ، فتناول نشأته وتطوره ثم أشخاصه أو أعضاءه والفاعلين فيه .

وتصدى الفصل السادس لتفاعلات أو قوام العلاقات الدولية متناولاً إياها في التعاون الدولي والصراع الدولي .

في حين تناول الفصل السابع ضوابط العلاقات الدولية محدداً إياها في ستة ضوابط هي : القانون الدولي العام ، والتنظيم الدولي وأدواته ، والنظام الدولي ، والمبادئ والأخلاق الدولية ، والعقيدة والأيديولوجية ، وأخيراً القوة .

وتناول **الجزء الثاني** العلاقات الاقتصادية الدولية من وجهة نظر إسلامية موضحاً الطرح الإسلامي والمنطلقات الفكرية الإسلامية للعلاقات الاقتصادية بين الدول ، مستعرضاً للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية ، وكذا للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية والعالم مبيناً موقف الإسلام من البعد الاقتصادي لظاهرة " التوحد وسيادة الأقوى " ، ومكثفاً الضوء من خلال تحليل عميق على إمكانات التكامل الاقتصادي الإسلامي .

أما **الجزء الثالث** فقد عُنِّي لرصد ودراسة الأقليات الإسلامية في العالم تاريخ وجود هذه الأقليات في دول العالم ، وآخر إحصاءات أعدادها وثقلها ، وتأثيراتها السياسية

والاقتصادية والفكرية ، ودورها في نشر الدعوة الإسلامية ، وموقفها من القضايا الإسلامية بجميع أشكالها وأدوات لَم شمل هذه الأقليات ، وربطها ببعضها وبالأمة الإسلامية والدفاع عنها إذا تعرضت لضغوط من الدول التي توجد في كنفها ، وإيجاد نوع من التواصل المستمر فكرياً وعقيدياً بين تلك الأقليات والدول الإسلامية ، وإنشاء آلية ذات طبيعة مؤسسية تكون مسئولة عن تلك الأقليات ، وتدعمها بشكل مستديم إلي غير ذلك من القضايا المتعلقة بتلك الأقليات .

وأفرد **الجزء الرابع** لدراسة الإستراتيجية العالمية من القطبين الأعظم إلى القطب الأوحد ، وهذا الجزء بمثابة دراسة مبتكرة تناولت الإستراتيجية العالمية والنظام الدولي العالمي في باب أول ، وفي باب ثاني تناولت الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة ، وفي باب ثالث تناولت الإستراتيجية العالمية السوفياتية في فترة الحرب الباردة ، وفي باب رابع تناولت التحولات نحو نظام القطب الأوحد ، وفي باب خامس تناولت نظام القطب الأوحد ، وفي باب أخير تناولت الإستراتيجية العالمية الأمريكية في ظل نظام القطب الأوحد .

وتم تعيين **الجزء الخامس** لدراسة وضعية وثقل العالم الإسلامي في الإستراتيجية العالمية عبر ثلاثة أبواب : تناول أولها المقدرات الطبيعية للعالم الإسلامي ، وتناول ثانيها الخصائص الإستراتيجية ، وتناول ثالثها المتطلبات السياسية ، وتناول رابعها الإستراتيجية العالمية الإسلامية .

وحلل **الجزء السادس** السياسة الخارجية للدولة الإسلامية من خلال ستة فصول : تناول أولها خصائص السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ، وتناول ثانيها مرتكزات السياسة

الخارجية للدولة الإسلامية ، وتناول ثالثها محاور السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ، وتناول رابعها صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، وتناول خامسها آليات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وتناول سادسها السياسة الخارجية للدولة الإسلامية في المعترك الدولي .

ودرس **الجزء السابع** الدبلوماسية في الإسلام وتم تقسيمه إلي ثلاثة أبواب :

الباب الأول استنبط الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالدبلوماسية .

الباب الثاني قدم للقواعد الإسلامية المنظمة للشئون الدبلوماسية والقنصلية .

الباب الثالث أوضح آليات التعامل مع القواعد الدبلوماسية المعمول بها في الوقت الراهن.

ثم خُصص **الجزء الثامن** لدراسة القانون الدولي وتم تقسيمه إلي بابين :

الباب الأول تناول الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالقانون الدولي .

الباب الثاني حلل الأدوات والآليات التي يضعها الطرح الإسلامي للتعامل مع القانون الدولي الراهن .

وتصدى **الجزء التاسع** لدراسة التنظيم الدولي ، وتم تقسيمه إلي ثلاثة أبواب :

الباب الأول أوضح الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالتنظيم الدولي .

الباب الثاني بين آليات التعامل مع أشكال التنظيم الدولي الراهن [المنظمات الدولية] .

الباب الثالث تناول التنظيم الدولي الإسلامي ، وكيفية تفعيله من خلال طرح إسلامي معاصر .

أما الجزء العاشر فيدرس ظاهرة الإرهاب الدولي في العلاقات الدولية من خلال استعراض الطرح الإسلامي تجاه هذه الظاهرة ، وتطورها في المجتمعات الإسلامية فكرياً وحركياً ، وتطورها في العالم أجمع ، ومحاولات القوى الدولية تغذية هذه الظاهرة لضرب الإسلام والإساءة إليه وكيفية التخلص من هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلامية .

ثم قدّم الجزء الحادي عشر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بحقوق الإنسان في العلاقات الدولية ، موضحاً الخصائص الإنسانية للدين الإسلامي ، ومعدداً لحقوق الإنسان غير المسلم في المجتمع المسلم ، ومكثفاً الضوء على الخطأ الفادح الذي يوقعنا فيه الغير ونوقع فيه أنفسنا عندما نطلق عبارة " حقوق الإنسان في الإسلام " دون أن ندري معناها الحقيقي ومضمونها الصحيح .

بالرغم من أن السلام والحرب هما وجهان للعلاقات الدولية ويمكن لأي منهما أن يسود في أي وقت ، فالسلام والحرب توأمان متعارضان ومتناقضان ، ولكنهما ولدا في الحياة في آن واحد وبصحبة بعضهما ، ومن ثم تولدت بينهما علاقة جدلية غريبة ، تقضي بأن انتفاء أحدهما يعني وجود الآخر ، ووجود أحدهما يعني غياب الآخر .

بالرغم من ذلك وبالرغم مما اعتاده الباحثون والمتابعون من إقران السلام بالحرب في مجمل العلاقات الدولية بين دفتي كتاب واحد يحمل في معظم الأدبيات عنوان " **العلاقات الدولية في السلم والحرب** " إلا أننا عمدنا في هذا العمل الموسوعي أن نفرد **مجلداً خاصاً للحرب في الإسلام** ، وذلك نظراً لخصوصية نظرة الإسلام للحرب ، ورغبة في الإسهاب والتفصيل لإجلاء الغيم عن كثير من القضايا الخطيرة والحساسة المتعلقة بمسألة الحرب ، والتي ألحق المغرضون الكثير منها بالإسلام زوراً وبهتاناً . وتقديم الطرح الإسلامي الذي يمثل قولاً فصلاً في العديد من القضايا التي استجدت في العالم في الوقت الراهن ولم يحسم بشأنها الخلاف بعد .

لكل ما تقدم خصصنا هذا **المجلد لدراسة وتفصيل ظاهرة الحرب** بوصفها علاقة غير عادية وغير معتادة بين الأمم والشعوب وموقف الإسلام منها ، يأتي هذا المجلد في جزأين :

يتناول **الجزء الأول أصول الحرب** في الإسلام ، بمعنى وجهة نظر الإسلام في الحرب كظاهرة اجتماعية تنتاب المجتمعات البشرية ، ويأتي هذا الجزء في ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول يدرس ضرورة قيام الأمة الإسلامية بإعداد القوة قدر المستطاع ، ويوضح أشكال القوة وأهدافها . فالأشكال تتمثل في القوة العقيدية والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الدبلوماسية ، أما أهداف القوة فتتجسد في الردع والتخويف ، والدفاع وصد الأعداء، والدفاع عن المسلمين ونصرة المظلوم .

الفصل الثاني يعالج الحرب بين المسلمين وغير المسلمين من خلال البحث في مشروعية الحرب بين المسلمين وغير المسلمين ، وهي تشرع في ثلاثة حالات : حالة الدفاع عن الوطن والدين والمال والعرض ، والدفاع عن المسلمين ، ونصرة المظلوم .

الفصل الثالث يعرّج علي الحرب بين المسلمين " **حرب البغي** " ، فيوضح بداءة أن الإسلام يحرم القتال بين المسلمين ، ولكنه يفترض نشوب القتال بين المسلمين ، ويبيّن ضرورة الإصلاح الفوري دون إبطاء بين المقتتلين من المسلمين ، ويشرع محاربة الباغي حتى يثوب إلي رشده ، ثم عقد الصلح بعد أن يفيء المعتدي إلي أمر الله .

ثم يعرض **الجزء الثاني** للحرب المعاصرة من خلال ثلاثة فصول :

يحلل الفصل الأول عملية إدارة الحرب المعاصرة ،من خلال إيضاح خطوات عملية الإعداد لخوض الحرب ، مثل : التعبئة وإعداد الجبهة الداخلية ، وتأمين إمدادات الذخائر والأسلحة ، وتأمين إمدادات المؤن والمستلزمات ، وكذلك عملية إدارة الحرب ، وما تتضمنه تلك العملية من استراتيجيات الدفاع والهجوم ، وتكتيكات المعارك والإمداد والتموين [اللوجستيك] وحيل الحرب مثل [التجسس – الكذب — الخداع] والحرب ليلاً ، ومعاملة الأسرى [المحاربين] ومعاملة المدنيين ، واعتبار كل إقليم العدو في حالة حرب ، وتدمير الجبهة الداخلية للعدو ، ومعاملة المسئولين السياسيين ، ومعاملة البلاد المفتوحة ، ومعالجة وضعية التحالف قبل الحرب وأثناء الحرب ومع غير المسلمين ، ووضعية الدول المحايدة ، والموقف من حلفاء الأعداء ومساندهم ، ومساعي الوساطة والتحكيم والتوفيق ، والهدنة ، والسلام .

ويتناول الفصل الثاني حروب التحرير [حركات التحرر الوطني] من خلال : تعريفها ، ومشروعيتها ، وإيضاح الطرح الإسلامي تجاه هذه الحركات .

ويدرس الفصل الثالث حركات التمرد والانفصال ، فيعرفها ، ويبيّن عدم مشروعيتها ورفض الإسلام لها .

ثم ننتقل إلي **المجلد الحادي عشر** ، الذي يقدم رؤية أصيلة معاصرة للدعوة إلي دين الله ومن ثم الوقوف علي الطرح الإسلامي فيما يتعلق " **بالدعوة الإسلامية المعاصرة** " وينقسم هذا المجلد إلي ثلاثة أجزاء علي النحو التالي :

الجزء الأول يتناول مفهوم الإسلام للدعوة والدولة الداعية ، وذلك من خلال سبعة فصول علي النحو التالي :

يبدأ الفصل الأول بتحديد الداعية ، فالخطاب الموجه من الحق تبارك وتعالى إلي الأمة الإسلامية بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يفيد بأن الأمة الإسلامية كلها ينبغي أن تتبنى الدعوة إلي دين الله ، وإذا لم يقدّر للأمة قاطبة القيام بمهمة الدعوة وعسر عليها ذلك ، انبرت لها الدولة وهي متمثلة في الوحدات القومية التي انقسمت إليها الأمة الإسلامية في الوقت الراهن .

وقد يعنى الخطاب من الحق تبارك وتعالى ، وكما فهمه البعض علي أنه موجه إلي جماعة من المسلمين داخل المجتمع ، وهذا أيضاً جائز ، ولا يتعارض مع ما قدمنا حيث أن الأمة والدولة تدعوان إلي الإسلام في مجال أرحب وأوسع وهو العالم أجمع أما الجماعة أو القبيل من الناس فهي تدعو إلي الإسلام في مجال أضيق وأكثر محدودية ، وهو

المجتمع المحدود بحدود الدولة ، وقد يعنى الخطاب من الله سبحانه وتعالى المسلم الفرد ، فهو كذلك مكلف بالدعوة إلي دين الله ، فقد قال رب العزة في نبيه ورسوله إبراهيم أبى الأنبياء :" إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين " .

ثم يحدد الفصل الثاني مصادر وأصول الدعوة الإسلامية في : عقيدة التوحيد ، والشريعة الإسلامية ، ونموذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

ويرصد الفصل الثالث أهداف الدعوة الإسلامية في : نشر القيم والمبادئ الإسلامية ، والتعريف بالحضارة والثقافة الإسلامية ، وتقديم الأسلوب الأمثل للسلوكات الإسلامية ، ونشر القيم الإنسانية المطلقة .

ويوضح الفصل الرابع شكل الرسالة التي تحمل الدعوة أو الخطاب ، حاصراً إياه في شكلين : الأول ، الخطاب القولي ، والثاني ، السلوك الفعلي .

ويبيّن الفصل الخامس أدوات ووسائل نقل وتوصيل الرسالة المتضمنة للدعوة الإسلامية ، مجسداً إياها في : الإعلام بكافة صوره وأشكاله المرئي والمسموع والمقروء ، وفي المحافل والملتقيات بشتى أشكالها ، وفي المراكز الإسلامية .

ويحدد الفصل السادس أصول وقواعد القيام بالدعوة للإسلام في خمسة قواعد وأصول : أولها : أن يتحلى الداعية بالعلم والحكمة والرشد ، وثانيها : أن يكون مخلصاً وصادقاً ولا يبتغي إلا وجه الله ، وثالثها : أن يملك المنطق والبيان والموعظة الحسنة ورابعها : أن يبث الدعوة باللين وخفض الجناح ، وخامسها: علي الداعية التبليغ ، والإيمان أمره إلي الله .

ثم خصّ الفصل السابع المخاطبين بالدعوة الإسلامية وحددهم في نوعين من البشر: النوع الأول : المسلمون في جميع أنحاء العالم ، النوع الثاني : غير المسلمين .

والجزء الثاني تم تخصيصه لمسألة من أهم المسائل وأكثرها حساسية وخطورة في الوقت الراهن وهي مسألة الإعلام في الإسلام ، وذلك من خلال استعراض الوضع الراهن للإعلام في الدول الإسلامية ، ثم بيّن الأصول والأسس التي وضعها الإسلام لتشكيل أجهزة إعلامية صحيحة فكراً ومنهجاً وحركة .

ودرس الجزء الثالث الوظيفة الاتصالية للدولة الإسلامية ، ودورها في نشر الدعوة ، وكيف تطور ذلك الدور تبعاً لتطور تلك الوظيفة من دولة الرسول الكريم إلي الوقت الراهن ، وكيف تكون الوظيفة الاتصالية في الدولة الإسلامية المعاصرة .

نختتم هذا العمل الموسوعي بكتاب الختام الذي يمثل حصاد الجهد وختام الطرح ، لقد جاهدنا واجتهدنا وأخطأنا وأصبنا ، فالخطأ منى ومن الشيطان أما الإصابة فهي توفيق من الله ولا ينسب إلي منها شيء ، لقد قدمنا الطرح الإسلامي علي مدى أحد عشر مجلداً وكتاب الاستهلال فيما يتعلق بكل أمور الحياة ونواحيها ، وبقى أن نقدم عاقبة كل ذلك ومآله وهدفه النهائي ألا وهو الاستخلاص النهائي ، ومن ثم كان الختام يتمثل في الوقوف على " رصد مخططات ضرب الإسلام من يهود خيبر حتى الشيوعيين والأمريكان " فمنذ بزوغه وحتى الآن والإسلام في مواجهة دائمة مع أعدائه الذين يتربصون به الدوائر ، جميعهم قد أيقنوا منذ الوهلة الأولي أنه الحق والصدق ، وفي وجوده تهديد لهم لأنهم علي زيف وزيغ ، فتفننوا في إيذائه وحاكوا له المؤامرات ، ورسموا المخططات ، ولكنهم لم ينالوا شيئاً وظلوا بغيظهم .

لقد شئنا أن نختم هذا العمل الموسوعي برصد لمخططات أعداء الإسلام على مر تاريخه الحافل بالكفاحية والنضال من أجل نشر دعوته والدفاع عن وجوده ، وهذه المخططات قد صاحبت الإسلام منذ نشأته ، فمنذ أن بُعث الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام وأوحي إليه ، وهو يجابه بالغدر والصد من المشركين واليهود ، وبعد رحيله إلى الرفيق الأعلى أضيف إلى هؤلاء المرتدون . وفي العصر الأموي ظهر الخارجون والشعوبيون .

وإذا كان ما تقدم يعني أن أعداء الإسلام قد خرجوا من داخله ، فقد كان هناك عدو خارجي ينازع المسلمين ويقارعهم ويتربص بهم وهم الرومان البيزنطيون ، وانتهى العصر الأموي بالشعوبيين والخارجين في الداخل والبيزنطيين في الخارج .

وفي العصر العباسي بزغ أول وجود للعنصر الأوربي ضمن أعداء الإسلام ، حيث كان الخروج الأوربي الأول مع الحملات الصليبية على ديار الإسلام وتزامن مع تلك الحملات الهجمة المغولية المدمرة على العالم الإسلامي التي أنهت وجود الخلافة العباسية . ومن ثم بدأ عصر التفكك والانهيار .

وبعد أكثر من خمسة قرون كان الخروج الأوربي الثاني على يدي نابليون بونابرت ، والذي مهدت له الكشوف الجغرافية ، وأمعن الأوربيون في الكيد للإسلام وتمزيق دولته ، وانتهى ذلك الخروج المدمر بإفراز مجموعة من الأيديولوجيات العنصرية العدوانية التي واصلت هي الأخرى مخططاتها ضد الإسلام ، وتمثلت تلك الأيديولوجيات في الصهيونية التي كانت قد زرعت كيان إسرائيل في قلب العالم الإسلامي وشرعت تنخر في عظامه، والبلشفية والفاشية والنازية التي عادت الأديان جميعاً ، والشيوعية التي كان لها مع الإسلام موقف رهيب ، وتجسد تطبيقها النظمي في الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية

، وانضوي تحت الاتحاد السوفياتي المرعب عدد كبير من أبناء العالم الإسلامي الذين كادوا يفقدون إسلامهم تحت نير السيطرة الطاغوتية والاستعباد الإلحادي الشيوعي .

ومنذ منتصف القرن العشرين تشارك الولايات المتحدة في سيادة العالم ، وفي عقده الأخير تنفرد بزعامته ، فتعكف بكافة أجهزتها ومؤسساتها على صياغة المخططات للإحاطة بالإسلام وضربه في كل مكان وبكل الأساليب والوسائل ، ويتكاتف علي الإسلام الآن كافة القوي العاتية التي أفرزت سمومها في شكلين : الشكل الأول ، تعبيرات فكرية بدأت بطروحات خبيثة وتطورت إلي غزو فكري مدمر ، وانتهت بتشكيك في الأنساق القيمية الإسلامية ، الشكل الثاني ، سلوكات عدوانية جاءت في شكل صراعات عضوية ضد المسلمين بتحريضهم ضد بعضهم وإثارة الفتنة فيما بينهم أو بتأليب أطراف أخرى ضدهم ، وأخيراً بالاعتداء المباشر عليهم ، وهكذا كان حال الإسلام في مواجهة دائمة مع قوي الكفر والظلم ، وهكذا كان حال العقيدة الإنسانية العالمية المكافحة في كفاح دائب ومستميت مع المعتدين علي الإسلام منذ يهود خيبر وحتى الشيوعيين والأمريكان ، وما تقدم يفرض الجهاد علي أبناء الإسلام فرض عين من أجل أن يظل الإسلام أصيلاً معاصراً، وذلك بالدفاع عنه وترسيخ أركانه وتعزيز دولته وإبراز منطقه الثقافي والتمكين لذاته الحضارية .

وبعد أن استعرضنا جملة الموضوعات التي يتكون منها هذا العمل الموسوعي ، تجدر الإشارة إلي أنه قد اتسم بحزمة من السمات :

يتمثل أولها في كونه يقدم نظرة إسلامية شاملة للمجتمع ككل ، مقترنة بنموذج واحد للممارسة والحركة ، تعفي الباحث من مثالب التفكير الرغبي والأسلوب الانتقائي أثناء جزئيات البحث ومراحله .

ويتجسد ثانيها في كونه يجرد الأصول والقواعد الإسلامية ، مما تراكم عليها عبر الزمن ، من إلحاقات وإضافات فكرية خاطئة ، أو إرسابات وشوائب مضللة ، نتيجة التطبيقات والممارسات غير الجادة وغير الصائبة ثم يرتد بتلك الأصول إلي منابعها الأولية ، ومن ثم ينطلق معها في التعامل مع الواقع المعاصر ، ليقدم تكويناً توفيقياً ، يجمع بين أصالة المصدر والطرح ، ومعاصرة التناول والممارسة ، وهو ما عرفنّاه " بالأصالة المعاصرة " .

ويتشكل ثالثها من أن التحليل لم يشأ أن يغيب أو يخف ، عن عمد أو غير عمد ، أي عنصر من عناصر الطرح الإسلامي ، تجاه مشمولة المجتمع البشري أو كلية الوجود الإنساني ، حتى يتبين للجميع أن الإسلام إنما جاء إلي الإنسان ككل ، ليشكل عقله ، ويقوّم سلوكه .

إن هذا العمل عبارة عن جهد يهدف إلي استنباط الطرح ، وإنشاء الفكر ، وتشكيل النظرية ، وليس سرداً للأحداث ، أو وصفاً لما كان ، أو ترديداً لما قال به الآخرون إنه المواءمة بين التشريع الإلهي المنزل من عند الله وبين أوجه النشاط البشري ، في اللحظة التي نعيشها ، بكل ما يشمله ذلك النشاط من متغيرات ومستجدات ، والمواءمة تنتهي إلي أن كل نشاط إنساني ، إذا ما أريد له أن يكون مجدياً قويماً سديداً ، أو يثمر ما يفيد العباد فلا بد أن يتم وفق منهج الله وحسب شريعته .

ولقد ألينا علي أنفسنا ، أن نتشبث بما ينفع الناس ، ويحييهم ، فهو الذي يمكث في الأرض ، أما الزبد فيذهب جفاءً .

كما أن هذا العمل إفراز لعقل بشري ، حاول أن يجتهد ويقدم للعالم ، المسلم منه وغير المسلم، وجهة نظر الإسلام ، ورؤيته الذاتية ومنطقه الخاص ، تجاه عناصر الوجود

الإنساني وأوجه النشاط البشري ، وهو لا يقصد من وراء هذا العمل النكاية بأحد ، أو الكيد لآخر . أو إثارة صراعات فكرية أو نعرات مذهبية . فالإسلام لا يتصارع ولا يتصادم ، بل يتحاور ويقدم إسهامه ، ولا يرهب ولا يجبر ، بل يبين ويوضح ، ويترك الخيار والاختيار لمن كان له قلب . أو ألقي السمع وهو شهيد .

في الختام أتوجه بهذا العمل إلي كل مسلم وإلي كل إنسان ، وأهيب بكل عند الإطلاع عليه، أو علي أي جزء منه . قل أو كثر . أن يترفق بالعقل البشري الذي قدم هذا العمل ، ويتحمل تبعاته . وليعلم أن كل صواب وإصابة هو توفيق من الله ، وأن كل خطأ أو هينة ، تنسب إلي قصور ذلك العقل ، وأسأل الله عز وجل . أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، فإنه ولي ذلك والقادر عليه .